قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

مزحة صالح المطلك الثقيلة

ضحك علينا صالح المطلك، أقنعنا قبل شهر تقريباً أن المالكيّ ديكتاتور طاغية. وأورد على ذلك حججاً وشواهد، وتكلم عن الأمر كثيراً حتى آمنّا بما قال، فنحن لم نكن منتبهين حقاً، لم نكن نعرف أن الوزارات الأمنيّة كلها بيد السيّد المالكيّ حتى أخبرنا المطلك، كنا غافلين عن أن المالكيّ قمع تظاهرات الشباب في التحرير لو لم يقل لنا الأستاذ المطلك، ولم يخطر في بالنا أن الهيئات المستقلة لم تعد مستقلة، بل لم يخطر في بالنا ـ حتى في سرّ السرّ ـ بأن القضاء صار ألعوبة في يد شخص واحد، لولا أن ينبهنا المطلك إلى ذلك، وحياتكم.. لم يكن يهمنا مدير مكتب المالكيّ إن كان اسمه أحمد أو طارق أو عبود لكنه ظلّ يوسوس لنا ويهمس في آذاننا إلى أن رحنا نسأل ونستقصي هل في مكتب المالكيّ أقارب له أم لا؟ وما شأننا نحن بذلك كله لولا أن ينزغنا المطلك بنزغه وفاتنا أن نستعيذ بالله منه، فنحن قبل تصريحات المطلك إلى صحف غربية كنا نرفع صور الأستاذ المالكيّ علامة على النزاهة والإخلاص والديمقراطية والزهد، لكنّ ما قاله المطلك عن رئيس وزرائنا غسل أدمغتنا، غيّر تفكيرنا، فصدّقنا أن أبا إسراء ديكتاتور وأنه مستبدّ ولا يريد أن يترك الكرسيّ حتى يشعل فتنة لا أول لها ولا آخر.

ضحك علينا الأستاذ نائب رئيس الوزراء، فهو بعد أن أقنعنا بذلك كله وأجلب علينا بخيله ورجله وأسكرنا وجرى كلامه فينا مجرى الدم في العروق، أخرج لنا لسانه ضاحكاً علينا ساخراً منا ليقول لنا الحقيقة التي كان يضمرها، قال المطلك أمس إن المالكيّ رجل مهنيّ وإنه نزيه، وهو ليس بديكتاتور ولا هم يحزنون.

أين نخبئ وجوهنا من السيّد المالكيّ الآن؟ كيف سنتصرّف؟ هل يكفي أن نقول له إن نائبك أدار رؤوسنا بكلامه فصدقناه؟ هل نطلب منه العفو والمغفرة على ما ألقاه في أفواهنا السيّد المطلك في ساعة شيطانية جعلتنا نردّد ما قاله دون تدبّر؟ وكيف حدث أننا صدقنا أن المالكيّ رجل أزمات، وانه لا يستطيع أن يعيش إلا بأزمة تعقبها أزمة؟ كيف انجررنا وراء كلام المطلك فقلنا إن رئيس وزرائنا غضّ النظر عن فساد بعض مقربيه، وانه ـ كما قال المطلك ـ مسنود من بعض دول الجوار التي لا تريد بالعراق خيراً؟

ظهر أن الرجل نزيه ومهنيّ، ولم نخرج نحن من هذه المعمعة التي أدخلنا بها المطلك إلا بسواد الوجه مع رئيس حكومتنا، والآن يبدو لي أن الأمر كله كان باتفاق بين الاثنين، بين المالكيّ ونائبه ليعرف المالكيّ أعداءه من أصدقائه، ووقعنا نحن في الفخّ.

سامحك الله يا صالح المطلك، جعلتَنا نقول إن الرجل ديكتاتور، وأخذنا غيبته وحملتنا إثماً فوق آثامنا ثم خرجت أنت وإياه تضحكان علينا.

نعرف أنكما تحبان المزاح. لكنّ هذه المزحة ثقيلة يا نائب الرئيس فقد أخجلتَنا والله مع دولة الرئيس الذي لن يشككنا بعد الآن أحد بنزاهته ومهنيته. وانتبه مرة أخرى لمزاحك فقد يكون مؤذياً يا نائب الرئيس!

مينكم على قانون الانتخابات؟

لا يكاد أحد يفكر بـ "قانون الانتخابات" بل أن مواجهات السياسيين وتسابق البرلمانيين إلى استعراض إمكاناتهم في توجيه الشتائم وردها وتدليس الحقائق ونسيان الوظيفة الأساسية لهم في تشريع كم هائل من القوانين المؤجلة التي تشكل عصب الدولة ومستقبلها ، واستدراج وسائل الإعلام إلى فخ المناكفات السياسية.

الحديث عن "قانون الانتخابات" ليس مبكراً كما قد يدعي البعض ، بل هو متأخر جداً ، لأن الطبقة السياسية المنتشرة اليوم نجحت في تحويل آليات الانتخاب إلى مناسبة موسمية خاضعة لظروف الأحزاب نفسها ، ما يستدعي في كل مرة إعداد قانون جديد يتلاءم مع توافقات القوى ، التي بدورها ستختلف على كل شيء لكنها تتفق في النهاية على قانون انتخابي يضمن بقاءها في مواقعها.

مشرق عباس

لئلا يكون صندوق الانتخابات صندوق ازمات

عندما جربنا قانون انتخابات العام ٢٠٠٥ بدائرة واحدة وقائمة مغلقة واحدة كانت القوى المكوناتية بمعرض ترسيخ وجودها كممثلة للمكونات الثلاث الرئيسية (سنة وشيعة وكرد) ، وكان النظام الانتخابي مثالياً لتكريس التمثيل المكوناتي بدقة لكنه يبتلع حقيقتين أساسيتين ، الأولى :إن القانون يدعم التكتلات الكبيرة والزعامات الكبيرة الموجودة على الساحة أصلاً ، والثانية :إن القانون يسلب حق المواطن في اختيار من يمثله كشخص وليس كحزب سياسي.

وعندما ارتأت الأطراف السياسية تغيير القانون مع انتخابات العام ٢٠١٠ اختارت نظام القائمة شبه المفتوحة وتقسيم العراق إلى ١٨ دائرة انتخابية حسب المحافظات مع حق خجول باختيار نائب واحد يتيم من بين ٣٢٥ نائباً.

سلبيات هذا القانون غلبت على إيجابياته ، فسلبت كل إمكانات فوز أحزاب وتجمعات صغيرة ، وتعاظمت سطوة القوى المكوناتية حتى أفرغت البرلمان من أي لون مختلف ، فيما كان الناخب حائراً في آلية انتخاب معقدة وحسابات مرتبكة سمحت بتكدس الأصوات لدى ٥ شخصيات سياسية وصعود ثلثي أعضاء البرلمان الحالي من دون استحقاق انتخابي.

وعلى رغم الخلافات المتأصلة في الساحة السياسية إلا أن الأطراف المستفيدة من قانون الانتخابات هي في الحقيقة الأطراف الموجودة في البرلمان وليس خارجه وأنها ستحرص بالضرورة على إدامة هذا الوجود عبر قانون انتخابات العام ٢٠١٤.

الواقع إن قانون الانتخابات ليس قماشة تفصلها الأحزاب في كل مرة على قياسها ، بل أن الكثير من دساتير العالم تضمنت تثبيت قوانين الانتخابات في نصوصها للسماح بفرص متساوية على المدى البعيد.

واليوم مازال التساؤل مطروحاً عن أسباب توافق القوى السياسية العراقية على إبقاء قضية اختيار قانون ثابت وواضح وعادل للانتخابات العامة وانتخابات المحافظات رهينة توافقات اللحظات الأخيرة ما قبل الانتخابات نفسها.

والتساؤل يعبر إلى منظمات المجتمع المدني والقوى الشعبية ووسائل الإعلام في تمرير هذه "الخديعة" الكبرى على الوعي الشعبي المرتبك.

يحصر الخبراء نوعين من القوانين الانتخابية يتلاءمان أو يقتربان من تغطية ما يسمى "الدول المنقسمة إثنياً وطائفياً" أحدهما يتضمن التمثيل النسبي الذي يسمح بتمثيل ثابت وحسب النسب السكانية للإثنيات المختلفة ، ويدعي أنصار هذا التوجه انه يحسم الخلاف حول الوزن ويخفف حدة الصراع بين المكونات من خلال تطمينها على وجود دائم في قلب السلطة.

والنوع الآخر يفترض عكس ذلك تماماً فيذهب إلى أن حل أزمات الدول المتنوعة إثنياً يكمن في إسهام قانون الانتخابات في فتح باب التحالف الإجباري بينها ليكون وسيلة لتغيير الخطاب الثقافي لهذه الإثنيات ، ما يفرضه تعدد واسع للدوائر الانتخابية من جهة وفرض حصول المرشحين الفائزين على الأغلبية المطلقة من الناخبين ويتطلب من الأحزاب تحالفات مناطقية حتى مع خصومها وبالتالي نمو أحزاب عابرة للطوائف.

الحقيقة إن مفهوم "الانقسام الاجتماعي الإثني أو الديني أو الطائفي" يكاد يكون سمة تجمع الكثير من الدول سواء تلك التي قطعت أشواطاً طويلة في المسيرة الديمقراطية أو الحديثة العهد بهذه المسيرة.

واختيار النظام الانتخابي الملائم لأي بلد يعاني الانقسام يتطلب دراسات تتجاوز خبرة برلماننا الحالي أو الذي سبقه ، ويستدعي دراسات مستفيضة ترتبط بتحديد فلسفة الدولة وغاياتها.

فإذا كانت فلسفة العراق تتجه إلى الحفاظ على الانقسامات الحالية في حدود تجنب الصدام ، يجب المضي قدماً نحو اختيار نظام انتخابي يطمئن الكيانات الاجتماعية القلقة ، وإذا كانت الفلسفة تذهب إلى تجسير الانقسامات وترسيخ قيم التعايش خارج مفهوم المكون ، فإن من الضروري تبني نظام انتخابي يمثل تلك الفلسفة.

ولا تجن في القول إن قوانين الانتخابات التي شهدها العراق سواء على مستوى الحكومات المحلية أو البرلمان ، كانت تمثل على الدوام فلسفة الأحزاب القائمة والموجودة ومصالحها حسب.

ومن دلالات هذا الاعتقاد أن القوى السياسية مازالت منذ نحو ٦ سنوات متفقة على عدم إجراء الإحصاء السكاني الشامل الذي يمكن على أساسه فقط تنظيم آلية انتخابات تشكل التمثيل الأكثر صدقية للناخب ، وتحميلها محافظة عراقية واحدة هي "كركوك" جريرة هذا التأخير غير المبرر.

أعيننا يجب أن تتركز في هذه المرحلة على قانون الانتخابات ، يجب سحب بساط التضليل من القوى السياسية ، عبر شروع المنظمات المدنية والقانونية والدستورية ووسائل الإعلام المختلفة دون تأجيل بمناقشة أفضل الصيغ المتاحة للقوانين الانتخابية.

ولكن قبل كل ذلك يجب التمعن بقاعدتين أساسيتين تشكلان أصل تمسك الأحزاب الحالية بتمييع قضية اختيار قانون انتخابات دائم :

الأولى : إن توسيع نطاق الدوائر الانتخابية لتتكون كل محافظة من ٣ دوائر أو أكثر وتصل في بغداد إلى ١٠ دوائر سيكون المدخل الوحيد لتمثيل يمثل علاقة المرشح المباشرة بالناخب ، ما يضطر الأحزاب إلى اختيار مرشحين من سكان الدوائر وذوي السمعة فيها لا القاطنين في المنطقة الخضراء بعيداً عن ناخبيهم. كما أن اختيار القائمة المفتوحة الكاملة لن يكون متاحاً إلا بتوسيع نطاق الدوائر الانتخابية.

والثانية : إن تحديد مفهوم العتبة الانتخابية لتشمل الغالبية المطلقة من الناخبين في كل دائرة ، والسماح بجولات الإعادة لحسم الترشيح ، سيضمن عدم تحول أصوات المرشحين الخاسرين إلى الفائزين من دون إرادة الناخبين أنفسهم ، فجولات الإعادة تسمح بأن يكون الناخب هو الفيصل في الاختيار لا المعادلات الرياضية.

وخلاصة القول ، إن التغاضي المستمر عن بناء أسس الديمقراطية الرصينة التي تشكل الأنظمة الانتخابية الممثلة للمجتمع جزءاً مهماً منها ، والإبقاء على الأرضية الهشة للتجربة العراقية ، لن يتيح لأحلامنا التوسع إلى ما هو أبعد من دائرة الصراعات والمزايدات المغلقة التي حشرنا بها منذ سنوات عن سبق إصرار وترصد من نخبنا السياسية الحالية.

رسالة المضربين

فريدة النقاش

انشغل كل شعب عربي انشغالا كاملا بقضاياه الداخلية وبخاصة في البلدان التي اندلعت فيها الثورات في العام الماضي. وتراجعت نتيجة لذلك قضية شعب فلسطين وأصبحت خبراً عابراً في الفضائيات. وحين أضرب بضع مئات من الأسرى الفلسطينيين عن الطعام وأوشك اثنان منهم على الموت لم يجدوا التضامن اللائق ولا حتى المتابعة التي تجعل قضيتهم حاضرة في الوعي العربي وفي الأخبار.

ويحمل إضراب الأسرى من المعاني والرسائل ما لا يجوز لنا أن نتجاهله في الوقت الذي تواجه فيه الثورات مصائر غامضة في ظل صراعات ضارية بين القديم والجديد وبين الديمقراطية والاستبداد وبين العدل والظلم وبين التحرر والاستعباد.

يكمن المعنى الرئيسي في إضراب الأسرى في حقيقة الإصرار على المضي قدما في طريق التحرر وإسقاط الاحتلال رغم كل الظروف المناوئة، ولا يملك الأسرى أي شيء سوى أجسادهم فيقررون أن يقدموها قربانا لقضية تراكم عليها الظلم وهددها النسيان، وهكذا يدقون ناقوسا لإيقاظ النيام وتنبيه المشغولين بأنفسهم بأن لهم إخوة يشرفون على الموت، وأن قضية هؤلاء الإخوة هي ذاتها قضيتهم أي التحرر والانتصار على الظلم ووضع قضيتهم مجددا على جدول الأعمال العالمي وقبل ذلك على جدول أعمال الأشقاء الذين فاتهم لأسباب معقدة أن قضية فلسطين هي جزء عضوي من قضية الثورات العربية، وهو معنى آخر غيبته الانشغالات الداخلية في كل بلد فأخذ يبتعد من الوعي والممارسة رغم الديناميكية الهائلة التي فجرتها الثورات في الشعوب العربية، والإضافات المعرفية والنضالية العملية التي قدمتها هذه الثورات حين كشفت الغطاء عن مواهب الشعوب وفضائلها التي فاجأتها هي نفسها، وجعلت قوى الثورة المضادة تعيد حساباتها، وتجدد أسلحتها.

وتدور رسالة المضربين عن الطعام في سجون العدو حول رد الاعتبار للقيم النضالية التي سبق أن ولدتها حركة الشعوب عبر التاريخ من أجل تحقيق أهدافها، وبلورتها ثورة ٢٥ يناير في أربعة شعارات رئيسية استوعبها الشعب المصري بل أكاد أقول أنه بعث بها إلى كل الشعوب العربية التي اشتعلت ثوراتها ضد الاستبداد والفساد ألا وهي عيش.. حرية .. عدالة اجتماعية.. كرامة إنسانية.

وتقول الرسالة إن معاني ومضامين التحرر الوطني التي يعلي الأسرى بإضرابهم من شأنها تنهض الآن حية بعد أن كانت العولمة الرأسمالية والليبرالية الجديدة الوحشية قد دفنتها بقسوة تحت رماد ما أسمته بالواقعية التي قصدت بها القبول بالاحتلال والتعايش معه باعتبار أن هذا هو المتاح، وبذلك كان على الشعب الفلسطيني أن يقبل بالحكم الذاتي بديلا للاستقلال وللشعوب كافة أن تقبل بالحلول الفردية بديلا للتضامن والنضال الجماعي من أجل الحقوق المشروعة.

واستثمرت العولمة الرأسمالية والليبرالية الجديدة الوحشية سقوط الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية لتنفردا بالعالم مع التنكيل المتواصل بالشعوب التي تقاوم من أجل حريتها، ونجحت هاتان القوتان في أن تحيل قرارات الأمم المتحدة التي تعترف بحقوق الشعوب وتدين العنصرية والغزو واحتلال أراضي الغير بالقوة، إحالتها جميعا إلى حبر على ورق، بل نجحت في طمس معالمها في الوعي العالمي حتى وجد الفلسطينيون أنفسهم مضطرين لإعادة تقديم قضيتهم من بداية الاغتصاب حتى هذه اللحظة.

وها هم الأسرى الفلسطينيون يبعثون برسائل التحرر والكرامة عبر إضراب --١٦ منهم عن الطعام من أصل أربعة آلاف وسبعمئة أسير بينهم نساء وأطفال ورغم أن كلا من وزير الخارجية المصري وجهاز المخابرات هما الآن طرف في المفاوضات من أجل تحقيق مطالب المضربين، بل وقال وزير الخارجية إن القضية الفلسطينية كانت وستظل دوما قضية مصرية فإن المساندة الشعبية من قبل ثوار يناير للمضربين هي أدنى كثيرا من الحد الأدنى كما أنها أصغر من هذا الوجود العميق لفلسطين في الوعي الشعبي المصري.

والانشغال بانتخابات الرئاسة وهموم المرحلة الانتقالية ليس مبررا لأن تفوتنا هذه القضية وما أحوجنا لأن تتكاتف كل القوى الوطنية والديمقراطية لإطلاق أوسع حملة تضامن ممكنة مع الأسرى بكل الصور والأشكال والتي برع المصريون في ابتداعها لإنجاز ثورتهم، فرسالة المضربين هي ذاتها رسالة الثورة المصرية.. التحرر والكرامة الإنسانية والعدالة، ويضيف المضربون إليها خروج الاحتلال.

بجوعهم سينتصرون

انشغل كل شعب عربي

انشغالا كاملا بقضاياه الداخلية وبخاصة في البلدان التي اندلعت فيها الثورات في العام الماضي. وتراجعت نتيجة لذلك قضية شعب فلسطين وأصبحت خبراً عابراً في الفضائيات. وحين أضرب بضع مئات من الأسرى الفلسطينيين عن الطعام وأوشك اثنان منهم على الموت لم يجدوا التضامن اللائق ولا حتى المتابعة التي تجعل قضيتهم حاضرة في الوعي العربي وفي الأخبار.

المال.. في انتخابات الرئاسة

حسين عبد الرازق

بعد سبعة أيام يتوجه الناخبون المصريون للإدلاء بأصواتهم في انتخابات رئاسة الجمهورية التي يتنافس فيها ١٣ مرشحا من بينهم ستة سيدخل اثنان منهم جولة الإعادة. والستة ينتمون للإسلام السياسي واليسار والتيار القومي والليبرالي والنظام السابق.

ويراهن المصريون جميعا على أن تجرى هذه الانتخابات في نزاهة وحرية وطبقا للمعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة. وأن ينجح الناخبون في التعبير عن رفضهم هيمنة تيار الإسلام السياسي - وحزب الحرية والعدالة تحديدا- وسعيه للسيطرة والانفراد بجميع سلطات الدولة بعد أن أصابتهم حالة من الغرور والاستقواء والرغبة في انتهاز الفرصة المتاحة لهم بعد فوزهم بأكثرية مقاعد مجلس الشعب (٤٧٪).. وأن يوجهوا لهم ضربة قوية تماثل الضربة التي وجهت لفلول النظام السابق والحزب الوطني في انتخابات الشعب والشورى. ويستند هذا الرهان إلى تراجع شعبية حزبي الحرية والعدالة وحزب النور السلفي نتيجة ممارساتهم وأخطائهم خلال ١٠٠ يوم من عمر مجلس الشعب الجديد، وضعف مرشح «الحرية والعدالة» وانكشاف الموقف الحقيقي لمرشح تيار الإسلام السياسي الآخر- إذا جاز التعبير- والذي كان يقدم نفسه كممثل لثورة ٢٥ يناير معبرا عن الليبراليين واليساريين والقوميين والإسلام السياسي، فإذ به ينتمي فكريا لتيار الإسلام السياسي بشقيه الإخواني والسلفي. وبالتالي توقع أن تكون الإعادة والفوز بين مرشحين من خارج تيار الإسلام ا لسياسي.

وبصرف النظر عن نتائج المرحلة الأولى وعن الفائز في معركة الإعادة، فقضية حرية ونزاهة الانتخابات الرئاسية ومن قبلها النيابية تحتاج إلى وقفة.

فهناك شروط حددتها الأمم المتحدة (١٩٩١) وإعلان وبرنامج مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان (١٩٩٣) والاتحاد البرلماني الدولي (١٩٩٤) مازالت مفتقدة حتى اليوم وبصفة خاصة شرطين.

الأول: أن لا تجري الانتخابات في ظل حالة الطوارئ، ومصر تعيش حالة طوارئ دائمة منذ ١٦ أكتوبر ١٩٨١، أي أكثر من ٣٠ عاما.

الثاني: استقلالية القضاء، وكما يقول القضاة أنفسهم ففي مصر قضاة مستقلون لكن لا يوجد استقلال للقضاء. ويخوض القضاة بمساندة كل الأحزاب والقوى السياسية الديمقراطية نضالا طويلا من أجل تحقيق هذا الاستقلال، والذي لم يتحقق حتى اليوم رغم ثورة ٢٥ يناير. ويخوض أحد أبرز قضاة تيار الاستقلال معركة رئاسة الجمهورية مرشحا عن حزب التجمع وهو «القاضي هشام البسطويسي».

والأهم من ذلك أن هناك عاملا سلبيا أثر بقوة في الانتخابات النيابية، وهناك خشية أن يؤثر بشكل أكبر في انتخابات رئاسة الجمهورية.

ولا يحتاج الأمر إلي جهد خاص لاكتشاف دور المال السياسي في المعركة الحالية، يكفي المقارنة بين الحملة الإعلامية والإعلانية للمرشحين المنتمين لتيار الإسلام السياسي (اثنان حاليا- ومرشح ثالث قبل شطبه) وكذلك حملة أحمد شفيق وعمرو موسى والتي تكلفت الملايين لكل منها، وبين حملات هشام البسطويسي وحمدين صباحي وخالد علي وأبو العز الحريري والتي تكلفت ملاليم (آلاف الجنيهات فقط).

وإذا كان بعض الذين أنفقوا الملايين لديهم بالفعل ملايين من مصادر معروفة مثل عمرو موسى، فهناك تساؤلات عن مصادر الملايين التي تحصّل عليها آخرون أو التي لم تظهر إلا مع المعركة الرئاسية، وشائعات عن مصادر خارجية دخلت إلى مصر لتمويل حملات انتخابية لبعض المرشحين، وتحديدا من السعودية وقطر، وهو أمر إذا صح بالغ الخطورة.

وقد لعب المال دورا بارزا في انتخابات مجلسي الشعب والشورى. ويبدو أنه يسعى لدور أكبر في انتخابات الرئاسة. والسؤال هل تعلم الناخبون درسا من انتخابات مجلسي الشعب والشورى بحيث يرفضون تأثير المال ويتمردون عليه، أم سيتكرس دور المال السياسي في انتخابات الرئاسة؟!